مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الاثنين 12 يونيو 2023

معيط: "كنا بنقترض بفائدة 10% ودلوقتي زادت لـ24%"

(اقتصادي . مصراوي)

واستطرد وزير المالية: "أسعار الفائدة ارتفعت محليا وعالميا وسعر الصرف ارتفع أيضا، وهو ما انعكس في عجز الموازنة"، مشيرا إلى وجود توقعات بانخفاض التضخم وانخفاض أسعار الفائدة بنهاية العام الجاري.

جاء ذلك خلال الجلسة العامة لمجلس النواب، اليوم الاثنين، لمناقشة التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/ 2024، ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية 2023/ 2024.

وقال وزير المالية: "نعلم جيدا أن علينا دور عند استقرار الأوضاع العالمية وانخفاض معدلات التضخم بأن نعوض المجتمع عن هذا الأثر السلبي".

ولفت "معيط" إلى أن هناك 35 هيئة اقتصادية تحقق أرباحا بلغت 196 مليار جنيه و37 مليار جنيه فائض، متابعا: "لدينا 3 هيئات تحقق خسائر ومنها الهيئة الوطنية للإعلام والتي بلغت خسائرها 12.2 مليار جنيه، بالإضافة إلى الهيئة القومية للأنفاق والتي تحقق خسائر بـ11.7 مليار لالتزامها بتمويل مشروعاتها، إلى جانب هيئة السكة الحديد والتي لديها خسائر بـ2.9 مليار جنيه لما تتحمله من أعباء ممثلة في استكمال عدة مشروعات وتحديث إشارات وخلافه.

ولفت إلى أن الموازنة العامة للدولة ستدعم تلك الهيئات بـ10 مليارات جنيه، بالإضافة إلى دعم هيئة التأمينات الاجتماعية بـ202 مليار جنيه لدعم أصحاب المعاشات، مشددا على تأييد توصية لجنة الخطة والموازنة بالمجلس بضرورة توفيق أوضاع الهيئات الخاسرة.

وفيما يخص تنفيذ الأحكام القضائية، قال وزير المالية: "ملتزمون بتنفيذ الأحكام ونفذنا 6 آلاف حكم قضائي وكل الأحكام اللي بتيجي بنفذها".

وأكد الوزير وجود عدة مبادرات لدعم الصناعة، ومنها مبادرة تشجيع الإنتاج للتصدير بـ23.5 مليار جنيه، بالإضافة إلى دعم الكهرباء للصناعة بـ6 مليارات جنيه وتعميق صناعة السيارات في مصر بنصف مليار جنيه.

وأعلن الوزير الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون المالية الموحد، وخلال أسبوع سيصل تقريرها من الهيئات التي تقوم بمراجعتها لإصدارها خلال أسابيع، قائلا: "انتهينا من اللائحة التنفيذية للمالية العامة، ولأن عند إعداد القانون قامت عدد من الهيئات ومنها صندوق النقد بمراجعته معنا، عملنا نفس القصة مع اللائحة ووعدونا بإرسال تقريرهم خلال أسبوع وعندما يأتي سنصدرها خلال أسابيع".

برلماني: الحكومة بتستلف كل يوم 6 مليار جنيه

(اقتصادي . جريدة الشروق)

قال النائب عبد المنعم إمام، أمين سر لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن أخذ الموازنة على محمل الجد هو الضياع بعينه.
وأضاف خلال مناقشة مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2024-2023 أن الموازنة تتكلم عن التقسيم الوظيفي في الأبواب الثمانية، لكن في البيان المالي مقسم على أبواب ستة دون تحميل أبواب الأقساط والديون، يعني أن النسب غير متوافقة وغير صحيحة.
وأوضح أن: "الهيئة العامة للبترول إيرادتها 912 مليون جنيه ما جابتش إيرادات مية معدنية لشركة خاصة في مصر".

قرابة 112 مليار جنبه.. وزير المالية يكشف حجم خسائر الهيئة القومية للأنفاق

(اقتصادي . مصراوي)

أعلن الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أن الهيئة القومية للأنفاق من ضمن الهيئات الاقتصادية الخاسرة في مصر.
جاء ذلك خلال الجلسة العامة لمجلس النواب، اليوم الاثنين، لمناقشة التقرير العام للجنة الخطة والموازنة عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/ 2024. وقال وزير المالية، إن خسائر الهيئة القومية للأنفاق بلغت 11.7 مليار جنيه لالتزامها بتمويل مشروعاتها. كما تم مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية 2023/ 2024.

الابتعاد عن السياج وإطلاق النار على أي حركة غير طبيعية.. أوامر إسرائيلية جديدة على الحدود مع مصر

(سياسي . عربي بوست)

قالت الإذاعة إن الجيش أصدر تعليمات جديدة لجنوده تتعلق بكيفية التصرف لدى وقوع أي أحداث مريبة في المنطقة الحدودية، وذلك عقب العملية التي نفذها الجندي المصري محمد صلاح إبراهيم (22 عاما)، وأسفرت عن مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين، وفقا لإذاعة الجيش الإسرائيلي، الإثنين 12 يونيو/حزيران 2023.
وطلب الجيش من الجنود في المنطقة الحدودية وفق التعليمات الجديدة ارتداء خوذ الرأس، والإبلاغ الفوري عن أي تحرك، وفقا لإذاعة جيش الاحتلال، كما قالت الإذاعة إنهم في الجيش الإسرائيلي باتوا ينظرون إلى "عناصر الشرطة المصرية الذين كانوا قبل 10 أيام شركاء، على أنهم تهديد محتمل"، مشيرة إلى أن الجيش الإسرائيلي من المقرر أن يصدر غدا الثلاثاء تحقيقه النهائي في واقعة مقتل 3 جنود إسرائيليين برصاص شرطي مصري قبل نحو 10 أيام.

الأهلي بطلا لأفريقيا للمرة الـ ١١ في تاريخه

(رياضة . الأهرام)

نجح فريق الأهلي في التأهل إلى كأس العالم للأندية للمرة التاسعة في تاريخه والرابعة على التوالي، بعد تتويجه بلقب دوري أبطال إفريقيا مساء أمس الأحد.

وكان التعادل الإيجابي بهدف لمثله قد حسم نتيجة مباراة إياب نهائي دوري الأبطال بين الأهلي والوداد المغربي، التي أقيمت على ملعب محمد الخامس مساء الأحد، ليفوز الفريق الأحمر باللقب مستفيدًا من فوزه ذهابا بهدفين لهدف.

ومن المقرر أن تستضيف المملكة العربية السعودية نهائيات كأس العالم للأندية 2023، والتي ستقام خلال الفترة من 12 وحتى 22 ديسمبر القادم.

وحجزت 6 فرق مقاعدها في نهائيات مونديال الأندية 2023، وهم، مانشستر سيتي «بطل أوروبا»، أورورا الياباني «بطل آسيا»، أوكلاند سيتي «بطل أوقيانوسيا»، كلوب ليون المكسيكي «بطل أمريكا الشمالية»، الأهلي «بطل إفريقيا»، بالإضافة إلى اتحاد جدة السعودي ممثل عن البلد المضيف.

فيما يتبقى فريق واحد وهو ممثل قارة أمريكا الجنوبية، وسيتأهل إلى المونديال عقب نهاية بطولة كوبا ليبرتادوريس 2023.

زيادة معدلات التضخم في مايو بعد زيادة أسعار السولار

(اقتصادي . مدى مصر)

سجل معدل التضخم السنوي في مايو الماضي 32.7%، مقابل 31.5% في أبريل، تبعًا لبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

جاءت الزيادة الجديدة بعد الانخفاض الذي شهده معدل التضخم في أبريل قياسًا إلى مارس الماضي الذي سجل فيه التضخم 33.9%، وهو ما ترجعه دينا أرمانيوس أستاذة الإحصاء في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، إلى تأثير قرار زيادة أسعار السولار في مايو الماضي.

كانت لجنة التسعير التلقائي للمواد البترولية، أعلنت في الأسبوع الأول من مايو الماضي رفع أسعار السولار بقيمة جنيه للتر الواحد، بنسبة زيادة 13%.

وقالت أرمانيوس لـ«مدى مصر» إن «تأثير زيادة سعر السولار على معدل التضخم كان أمرًا متوقعًا، لأن الزيادة في سعر السولار تعني من ناحية زيادة في أسعار المواصلات الجماعية، وتعني كذلك، وهو الأهم، زيادة في تكلفة نقل

كل السلع تقريبًا، وبالتالي سعرها النهائي للمستهلك من ناحية أخرى، وعلى رأسها بالطبع تأتي السلع الغذائية شديدة التأثير على معدل التضخم العام، بسبب وزنها النسبي المرتفع في حساب التضخم العام».

وتبعًا لبيان من لجنة التسعير التلقائي للمواد البترولية، ظل سعر السولار ثابتًا «في الفترة من يوليو 2019 حتي يوليو 2022 لمدة ثلاث سنوات بسعر 6.75 جنيه للتر، ثم زاد السعر بواقع 50 قرشًا في يوليو الماضي ليباع بسعر 25.7 جنيه للتر خلال الفترة من يوليو 2022 إلي أبريل 2022»، إلا أن تتبع الزيادات في سعر السولار على نحو تراكمي منذ منتصف 2014 الذي شهد بدء التوجه لخفض دعم المواد البترولية، يشير إلى زيادات تراكمية كبيرة وصلت إلى 650% في سعره.

عمال "كريازي" يضربون عن العمل احتجاجا على نصيبهم من الأرباح السنوية

(اقتصادي . مدى مصر)

بدأ عمال شركة كريازي لإنتاج الأجهزة الكهربائية إضرابًا عن العمل، الأربعاء الماضي، بحسب مصادر عمالية، وذلك احتجاجًا على صرف الإدارة نصف أجر شهر كنصيب من الأرباح السنوية، بدلًا من وعد سابق بصرف أجر شهر كامل، حسبما قال مصدر من العمال في المنطقة الصناعية بالعبور لـ«مدى مصر»

وكان عمال الشركة نظموا إضرابا في فبراير الماضي استمر لأسبوع، وأنهوه بعد نجاحهم في انتزاع قرار بزيادات متدرجة في الأجور.

العامل، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أوضح أن «إدارة الشركة كانت وعدتنا برفع نصيب العامل من الأرباح السنوية إلى شهر كامل، بالإضافة للاستجابة لعدد آخر من المطالب في مقابل أن نفض إضرابنا السابق، قبل شهور»، مضيفًا أن «التراجع عن تنفيذ هذا المطلب جعلنا نتوقع كذلك التراجع عن تنفيذ بقية الوعود، التي تشمل إعادة العمل باشتراك تأمين صحي خاص كنا نتمتع به قبل أن تقرر الشركة إلغاءه قبل سنوات، ورفع العلاوة السنوية إلى ألف جنيه -مقابل 500 جنيه فقط تمثل آخر زيادة سنوية حصلنا عليها، وإقرار نظام لمكافأة نهاية الخدمة لأن التقاعد عند الوصول لسن المعاش حاليًا لا يشمل مكافأة نهاية خدمة».

وقال المصدر إنه «بعد الإعلان عن الإضراب صباح الأربعاء الماضي، أعلنت الشركة نهاية يوم العمل مبكرًا، وأجبرتنا على مغادرة الشركة، كما أوقفت بدءًا من الخميس مرور سيارات الشركة لنقل العمال، ما اضطرنا للحضور للشركة يومي الخميس والجمعة [الإجازة الأسبوعية يومي السبت والأحد] على نفقتنا الخاصة».

وأكد المصدر أن الشرطة اتخذت موقفًا حياديًا من الإضراب حتى الآن بشرط عدم تنظيم وقفات احتجاجية خارج أسوار الشركة.

وأوضح أن الإضراب ينحصر في مصانع الشركة في مدينة العبور والتي تضم الغالبية العظمى من عمال الشركة -10 آلاف عامل تقريبًا-، مشيرًا إلى أن عمال فرع العاشر من رمضان لم يشاركوا في الإضراب.

وقال مصدر آخر من عمال الشركة المضربين، إن «الإضراب شهد في بدايته بعض الانقسام، لكن بحلول الخميس

بدا أن الانقسام انتهى تمامًا بسبب إصابة عاملين بالشركة أثناء عبور الطريق السريع القريب من مقر الشركة بسبب وصولهم للشركة عبر مواصلات عامة، بعد وقف خدمة النقل التابعة للشركة، إذ أدت تلك الحادثة لاستفزاز العمال بشدة مع شعورهم بأن الإدارة لا تهتم بسلامتهم»، موضحًا: «التنسيق في ما بيننا للوصول بقرار بشأن الإضراب يتم عبر التوافق لأن الشركة لا تضم لجنة نقابية».

ويبلغ أجر المصدر الأول الذي قضى في الشركة تسع سنوات نحو 3100 جنيه، في حين يبلغ أجر المصدر الثاني الذي قضى 15 سنة تقريبًا في العمل نحو 4500 جنيه.

صندوق النقد: تأثير ثورة يناير على الاقتصاد طفيف

(اقتصادي . مدى مصر)

قدر صندوق النقد الدولي حجم الخسائر التراكمية التي أصابت الاقتصاد المصري خلال العقد التالي لثورة 2011 بحوالي 10% فقط مما كان من الممكن تحقيقه بشكل واقعي في غياب أحداث سياسية حادة، وذلك في تقرير نُشر اليوم.

بحسب التقرير، الذي حصل «مدى مصر» على نسخة منه، احتسب الصندوق أثر الربيع العربي على اقتصاد مصر، اعتمادًا على منهجية مُستحدثة خصيصًا لتقييم الآثار المماثلة، من خلال مقارنة الاقتصادات المتأثرة بصدمات مفاجئة مع عدة اقتصادات أخرى مشابهة ولم تتأثر بتلك الصدمات. ويشمل المقياس عدة تقديرات إحصائية منها سعر ثابت للدولار كعملة عالمية، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وانتهت تقديرات الصندوق إلى أن الاقتصاد المصري كان سينمو في حالة عدم قيام الثورة من 9.2 نقطة على مقياس الصندوق، في 2010 ليصل إلى 9.38 نقطة تقريبًا بحلول 2020. لكن ما حدث أدى إلى تباطؤ نموه ليصل إلى 9.28 نقطة تقريبًا فقط، بفارق 0.1 نقطة.

ما يخلص إليه التقرير يختلف مع تقديرات الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي كرر أكثر من مرة أن تأثير ثورة 2011 كان كبيرًا للغاية، وقدرها بـ400 مليار دولار، دون كشف طريقة حساب هذا الرقم.

بحسب بيانات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في 2010، العام السابق على الثورة، 288 مليار دولار تقريبًا، وارتفع خلال العشر سنوات التالية ليصل في 2020 إلى 412 مليار دولار، بافتراض ثبات سعر الدولار خلال تلك المدة، وهو ما يعني نمو الناتج الإجمالي بحوالي 45%. في ضوء هذا، فإن خسارة الاقتصاد 400 مليار دولار بحسب سيناريو الرئيس تعني أن الناتج المحلي الإجمالي كان سيصل إلى أكثر من 680 مليار دولار، بنمو يبلغ 136%، ما يوسع الفارق بين ما تحقق فعليًا وما كان ممكنًا تحقيقه إلى حوالي 91%، وهو التقدير الذي لا يتناسب إطلاقًا مع تقديرات صندوق النقد الدولي.

بخلاف تأثير الثورة على الاقتصاد، قدر الصندوق إجمالي أصول الشركات المملوكة رسميًا لمختلف جهات الدولة، بما فيها القوات المسلحة، بحوالي 50% من الناتج القومي الإجمالي، وهو الوضع الذي وصفه بأنه «يؤدي إلى زيادة تركيز القروض والترابط بين ميزانيات القطاع العام، مما يؤدي إلى تضخيم مخاطر المالية العامة»، خاصة

باعتبار الوضع المالي الضعيف لبعض تلك الشركات وحصولها على دعم حكومي لتحسين أدائها المالي.

بالإضافة لذلك، قال الصندوق في تقريره إن البنوك المملوكة للدولة لها حصة كبيرة من القطاعات المصرفية في مصر، قدرها بنحو 74%، ما يؤدي بدوره إلى مخاطر مالية أكبر في رأي الصندوق.

وأشار الصندوق إلى أن منذ 2019، ارتفعت حصة أصول البنوك المستثمرة في الدين الحكومي بشكل كبير، ما يُعرض القطاعات المصرفية لتقلبات في المخاطر السيادية وظروف التمويل، مما يؤدي بدوره إلى تضخيم مخاطر الالتزامات الطارئة على الحكومة.

وحدد الصندوق بعض المخاطر المالية المحيطة بالاقتصاد المصري، ومنها تقلب أسعار الفائدة، الذي يزيد من تكلفة الاقتراض وخدمة الديون، ويقلل من النشاط الاقتصادي، وبالتالي الإيرادات الحكومية، خاصة خلال العام الماضي، إذ زادت أسعار الفائدة بشكل سريع ومتسع وانخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار، مما تُرجم إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض بالعملة المحلية.

بالإضافة لذلك، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية بمقدار جنيه مصري واحد أمام الدولار الأمريكي يشكل تأثيرًا سلبيًا إجماليًا على الفائض الأولي لميزانية الدولة يبلغ حوالي 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب تقرير الصندوق.

/ moasher